اليه فعلا من العالم ، وطبيعة ذلك الانتماء وما يترتب عليه . ما يجعل اسرائيل معادية لاهداف وطموحات دول وشعوب العالم الثالث . كما هو المعسكر الذي تنتمي اليه معاديا لها .

لكن هذه الحقيقة لم تمنع اسرائيل من اقامة علاقات واسعة مع دول افريقيا ، الا انها لا تعني تغيير طبيعتها او ان تلغي انتماءها الحقيقي ، بل ان اسرائيل جهدت فحسب على **اخفاء** التناقضات **الحقيقية** العميقة **مؤقتا** بين أهدافها ومصالحها وأهداف ومصالح شعوب افريقيا . تلك التناقضات التي انفجرت مدوية بعد ايار ٧٢ بين اوغندة واسرائيل واخذت مداها الابعد بعد حرب تشرين ١٩٧٣ .

لقد حاول الياهو سلفطر خبير الشؤون الاقتصادية في هآرتس تفسير الاخفاق الاسرائيلي في افريقيا واستخلاص الدروس منه « بان على اسرائيل منح مساعدات اكثر فاكثر **بواسطة** منظمات دولية مختلفة تعرض على اسرائيل اقتراحات لتحويل المساعدات عن طريقها بدلا من **اعطائها** مباشرة » وهذا الكلام يؤكد تماما ان اسرائيل اصبحت **غير مقبولة** كدولة من دول العالم الثالث ، بل هي في **عداد الدول الاستعمارية** . وهذا المعنى يؤكده ان دور اسرائيل **الوسيط لادخال** الرأسمال الغربي الى افريقيا وحماية المصالح الاستعمارية الاستثمارية اصبح مفضوحا ايضا مما ادى الى اقتراح الخبير الاقتصادي بأن تأخذ دور **الوسيط غير المباشر** الطرف الرابع لدخول المصالح الامبريالية . وهذا ما يجعلها تقف بالضبط من المواقع الاستعمارية نفسها .

الفرضية الثانية : وهي « مساهمة اسرائيل في التنمية الاقتصادية الوطنية » هذه الفرضية يمكن معرفة حقيقتها من تفحص طبيعة الانظمة الافريقية ، ومتطلبات التنمية الوطنية **وشروطها الاساسية ، والشكل** الذي اتخذته المساهمات الاسرائيلية ودرجة ارتباطها بالاستثمارات والمساعدات الغربية .

ان طبيعة انظمة الحكم التي عينتها اشكال الاستقلال في غالبية الدول الافريقية المستقلة في الستينات لم تمكنها من فصم الحلقات الاقتصادية والسياسية بالسوق الرأسمالية الا في حدود ضيقة ، ودرجات مختلفة من بلد الى اخر . وبشكل عام فان الكيانات « المستقلة » لم تكن تملك المقومات المادية للاستقلال الناجز . بالمقابل فان التنمية الوطنية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي والتصدي لمهمة التصنيع الثقيل تتطلب تكوينا ابتدائيا لرأس المال وتخطيطا شاملا لموارد البلاد وسيطرة كلية عليها . وهذا لا يمكن تحقيقه الا بوجود قيادة وطنية تقدمية قادرة على فصم **جميع الحلقات** التي تربط البلد الافريقي بالاقتصاد الرأسمالي ، وتحقق استقلالا سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وهذا يعني ان جميع المساعدات والقروض الافريقية لا يمكن ان تتناسب مع **متطلبات** التنمية الوطنية من حيث **ضآلتها** ، بسبب من معاناة اسرائيل من العجز الدائم من مواردها من جهة ، وعدم وجود الارضية الانمائية من جهة اخرى . وكما يقول الخبير **الاقتصادي في الشؤون** الافريقية سلفطر « اننا **نصرف على تلك المساعدات** الافريقية ٣٠ مليون ليرة **اسرائيلية سنويا فقط** (هآرتس) او ما يساوي ٥ بالالف (٠,٥ ٪) من المعونات الخارجية لافريقيا . بينما بلغت الاستثمارات الغربية ٢٠,٠٠٠ مليون دولار منها ١٦,٠٠٠ مليون دولار بريطانية وفرنسية وبلجيكية. والمساعدات والاستثمارات الاميركية بلغت لوحدها ٣٥٠ مليون دولار في السنة . ووصلت عام ٦٨ ملياري دولار وبمعدل ارتفاع سنوي ١٤٪ .

اما الاشكال التي اتخذتها المساعدات والقروض الاسرائيلية كوسيطة للغرب كما اكد سلفطر فهي تعين حقيقة مساهمتها في التنمية واي نمط منها .

لقد اتخذت المساعدات والاستثمارات مجالات تدعيم اجهزة الدول الادارية ومؤسساتها العسكرية خاصة اجهزة الامن والاستخبارات ، وتنظيم وتدريب فرق حرب العصابات المضادة كما في اثيوبيا . حيث اتخذت العلاقات العسكرية مستوى استثنائيا مكن اسرائيل من الاشراف على تنظيم وتسليح الجيش الاثيوبي ، وهذه المهمة تتعلق باهتمام اسرائيل في مداخل البحر الاحمر كهدف استراتيجي .

اما الاستثمارات الاقتصادية الاخرى فقد تمثلت في الاستفادة من تشغيل الايدي الفنية الاسرائيلية الفائضة عن حاجتها . لقد استطاعت الشركات الاسرائيلية الخاصة ، والمشتركة مع الشركات الافريقية العاملة في القارة العمل في مختلف النشاطات ، وتمكنت من السيطرة بشكل فعال